**[تقرير عن العقود التي تمت إجازتها من بداية السنة المالية وحتى نهاية الربع الأول من العام المالي 1434/1435هـ](https://www.mof.gov.sa/Arabic/NewsCenter/Pages/mof_news1442013.aspx%22%20%5Co%20%22%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%20%D8%AA%D9%85%D8%AA%20%D8%A5%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D9%85%D9%86%20%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%AD%D8%AA%D9%89%20%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%20%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%201434/1435%D9%87%D9%80)**

لقد بلغ عدد العقود التي تمت إجازتها من قبل وزارة المالية من بداية السنة المالية وحتى نهاية الربع الأول من العام المالي 1434/1435هـ (952) عقداً وبلغت قيمتها الإجمالية (73.919) ثلاثة وسبعون مليار وتسعمائة وتسعة عشر مليون ريال مقارنه بعدد 592 عقداً وبقيمة إجمالية (42.931) اثنان وأربعون مليار وتسعمائة وواحد وثلاثون مليون عن العام المالي 1433/1434هـ موزعة على النحو التالي :

1- (47) عقداً للنفقات الجارية (الأدوية والإعاشة والمحروقات) بلغت قيمتها الإجمالية (1.868) مليون ريال .
2- (228) عقداً للتشغيل والصيانة والنظافة بلغت قيمتها الإجمالية (11.111) مليون ريال.
3-  (677) عقداً للمشاريع الإنشائية بلغت قيمتها الإجمالية (60.940) مليون ريال موزعة على القطاعات التالية :

أ - (126) عقداً بقيمة مقدارها (2.818) مليون ريال للمشاريع البلدية والقروية .
ب- (42) عقداً بقيمة مقدارها (20.692) مليون ريال لمشاريع الطرق والتجهيزات الأساسية .
ج- (334) عقداً بقيمة مقدارها (7.572) مليون ريال لإنشاء الجامعات والمدارس ومراكز التدريب والمرافق التعليمية الأخرى .
د- (27) عقداً بقيمة مقدارها (22.606) مليون ريال لإنشاء المستشفيات والمراكز والمرافق الصحية .
هـ- (73) عقداً بقيمة مقدارها (2.683) مليون ريال لمشاريع المياه والسدود والصرف الصحي .
و- (75) عقداً بقيمة مقدارها (4.569) مليون ريال لمشاريع قطاعات أخرى .
علماَ بأن ذلك لا يشمل العقود التي تقل قيمتها عن (5) ملايين ريال ومدتها سنة فأقل التي تتم من قبل الأجهزة الحكومية مباشرة دون الحاجة لرفعها لوزارة المالية طبقاً لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية .